

معطيات جديدة عن أصول الإباضية وإقامة المذهب

■ فرجيني بريفوست

صدر كتابان مهمان عن الإباضية عام 2010، دارا بالأساس حول عُمان؛ لكنهما أفسحا مجالاً واسعاً لإفريقيا الشمالية. والحال أن هاتين الدراستين تتأطران في سياق موجة الأهمية الكبرى التي صارت تحظى بها إباضية المشرق والمغرب والتي تبدت في هذه العشرية الأخيرة. وقد شجع على ذلك ما نشر أخيراً من نصوص لم يسبق نشرها من ذي قبل، وذلك بفضل الجهود التي تُنشر في سلطنة عُمان. ولقد بدا لنا من الأهمية بمكان تقديم الأطروحات الأساسية التي تطورها كتابات جون. س. ولكنسون وأدم غايزر، والمواجهة في ما بينها إذا تعذرت الملاءمة. وبالفعل، يقف هذان المؤلفان وقفة طويلة على الحقبة الحاسمة التي تشكلت خلالها الحركة الإباضية بالبصرة، قبل أن تؤكد حضورها الظاهر، وذلك سواء بعُمان مع إمامة عبد الله بن يحيى (طالب الحق) حوالي 129هـ/746-747م، أم في المغرب مع إمامة أبي الخطاب المعافري عام 140هـ/757-758م. فإذا ما نحن فعلنا ذلك، قدّمنا بعده نشرةً علميةً لثلاثة نصوص إباضية لم يسبق نشرها من قبل، تعود إلى نهاية القرن التاسع [الميلادي].

■ أستاذ الإسلاميات، بلجيكا.



يُعدُّ ولكنسون باحثاً متخصصاً في التاريخ العُماني معترفاً له بجهوده، وقد خصص لهذا التاريخ العديد من الدراسات منذ عام 1964 م. وهو يقترح علينا في كتابه هذا¹ خلاصة جامعة تعيد استئناف تناول موضوع أصول الإباضية الذي كان قد تطرق إليه من ذي قبل في العديد من المقالات التي كان قد أفرد لها في هذا الموضوع بعينه. ويستفتح كتابه بفصلين يخصصهما للإرث ما قبل الإسلامي وللبعد القبلي لعمان، حيث يبرز المؤلف العناصر التي تمهد للإباضية. ثم يعرض بعد ذلك اهتداء العُمانيين إلى الإسلام، وإلى الخطوب الجليلة الحاسمة التي حدثت بشأن مقتل عثمان أو معركة الجمل، وبعده يقدم بعض المعطيات عن البصرة وعن المهالبة. أما في الفصل الخامس - المخصص لأصول الإباضية - فيدخل المؤلف في صلب موضوعه؛ إذ يظهر ولكنسون كيف شقت الإباضية الناشئة طريقها، ووجدت لها مكاناً بين مختلف التيارات الأخرى مثل خارجية الأزارقة والمعتزلة والمرجئة. ثم يعود إلى معركتي صفين والنهروان الحاسمتين، وإلى شخصية أبي بلال مرداس أحد مُحَكِّمَةِ النهروان. وبعده ذلك يخصّص العديد من الصفحات الطوال للدور الحقيقي الذي لعبه عبد الله بن إياض، الذي اشتهر بأنه هو من منح اسمه للإباضية، والذي - بحسب ما يذهب إليه المؤلف - لم تتم الإشارة إليه في المصادر التي تتقدم على كتاب أصول الدينونة [الصادفة] لعمرس الفتح (والصواب: عمروس بن فتح المتوفى عام 283هـ/896م). والحق أن إحدى الحجج التي يوردها ولكنسون للتدليل على أن عبد الله بن إياض عاش في فترة متأخرة عن تلك التي اعتقد لزمن طويل أنه عاش فيها إنما هي حجة مغلوطة؛ ذلك أن المؤلف استند (ص 151) على أبي زكريا الوارجلاني، الذي أشار في رسالة للإمام الرستمي الثاني عبد الوهاب إلى شخصيتين من إباضية المشرق: الربيع بن حبيب، و«ابن إياض». وفعلاً، يشير أبو زكريا إلى شخص يدعى «ابن إياض» أو «ابن

1 - John C. Wilkinson, *Ibadism: Origins and Early Development in Oman*, New York, Oxford University Press, 2010, XXXVII + 472 p., ISBN: 978-0-19-958826-8, 102,03 €, relié.

أباض»، لكن لا يمت هذا الشخص بأية صلة إلى الشخصية التي سمّيت الإباضية باسمها¹.

أما الفصل السادس - الذي هو مخصص للفترة التي يدعوها المؤلف «الحقبة الأولى أو المبكرة» - فهو أشد فصول الكتابة إثارة في نظرنا. وهو يدرس على وجه التفصيل الدقيق دور جابر بن زيد (لا شك أنه توفي عام 93هـ/711-712م) وأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي. وقد فسر ولكنسون كيف أن العالم المغربي أبا يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (توفي عام 570هـ/1174م) أعاد كتابة تاريخ الإباضية من بدئه بغاية إثبات أنه

إنّ إحدى الحجج التي يوردها ولكنسون للتدليل على أن عبد الله بن إباض عاش في فترة متأخرة عن تلك التي اعتقد لزمنا طويلاً أنه عاش فيها إنما هي حجة مغلوطة

كان للإباضية مذهبها الخاص. وقد جمع لهذا الغرض مسنداً من ألف حديث وخمسة، ينسب إسناداً إلى الربيع بن حبيب، وقدم أبا عبيدة بوسمه الشخصية المفتاح التي نقلت علم جابر بن زيد إلى الربيع بن حبيب. والحال أن هذه الرواية المعقلنة التي تطوّرت في المغرب بدءاً من النصف الثاني من القرن الحادي عشر [الميلادي] إنما تختلف عن تلك التي يتبناها العُمانيون الذين يرون في الربيع بن حبيب الشخصية المحورية في

الحركة الإباضية، ولا يعدّون أبا عبيدة - في أحسن الأحوال - إلا شخصية ثانوية. ذلك أنه بعد أن عمد أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني إلى إجراء اختزالات وتبسيطات كثيرة، وبعد أن بادر هو إلى إخفاء بعض الأمور الغريبة وبعض الأخبار المجانبة لما حدث تاريخياً بالفعل، نصب جابر بن زيد بوسمه الأب المؤسس للإباضية وصيّر من أبي عبيدة وارثاً لعمله. وكلاهما قدّما على أنهما كانا عالمين في حال الكتمان. والذي عند ولكنسون أن أبا يعقوب يوسف هو الذي نظّر بالفعل لأحوال الإمامة الأربعة²، وذلك باستناده

1- أبو زكريا الوارجلاني، كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبد الرحمن أيوب، تونس، الدار التونسية للنشر، 1985، ص. 116.

2- انظر في ما سيأتي بعده مراجعة كتاب غايزر.



إلى تصور خاطئ عن الجماعة الإباضية الأولى بالبصرة التي كانت تتميز بالتوافق بين العلماء؛ إذ كانت أشبه ما تكون بضرب من الحلقة؛ أي بهيئة علماء تدريس واستشارة تبتغي نشر المذهب، مكونة من جماعات من العلماء يتناقشون في ما بينهم نقاشات منفصلة، ثم يتفقون في ما بينهم. ولئن كان بروز بعض العلماء منهم أمراً ظاهراً؛ فما كان أحد منهم إماماً، بما في ذلك الربيع بن حبيب نفسه، الذي يبدو أنه الوحيد الذي قاد حركة سياسية، وذلك في الفترة الحاسمة لخلافة الإمام الرستمي الأول والمحاولات المتجددة لإقامة إمامة بعمان.

وبحسب استنتاجات ولكنسون، ما كان جابر بن زيد إماماً صاحب دعوة سرية؛ وإنما كانت دعوته علنية، وما كان معظم طلبته بإباضيين، حتى وإن انفتح أكثر على بعض تلامذته الواعدين شأن ضمام بن السائب أو سالم بن ذكوان، وهذا في الوقت الذي بدأت فيه الإباضية تؤكد نفسها بحسبانها دعوة حقيقية. ووفق هذا المعنى، يمكن اعتبار جابر بن زيد الأب المؤسس للإباضية، والشخص الذي كوّن ووجّه بعض التلامذة الذين سوف يضحون بشديدي الأهمية بالنسبة إلى بروز الحركة. وما كان الرجل على الحقيقة سوى عالم يأتون إليه ليطرحوا أسئلة تخص المسائل الدينية والفقهية التي اشتغل بها، وهو يطابق إسلام الأصول، إنما هو استدمج استدماجاً في آثار الجماعة الإباضية. وما ظهر دوره بزعمه الرجل المؤسس إلا بعد ذلك بالمغرب. فإذا استحال جابر بن زيد من فقيه مهم كان في اتصال مع مبكري الإباضيين - في الرواية المعقلنة التي يوردها أبو يوسف - إلى إمام إباضي في طور الكتمان، وإلى راوية لعلم ابن عباس الذي من خلاله استطاع الإباضيون أن تكون لهم صلة بصحابة النبي. وفي الوقت نفسه تمت المبالغة في ما نسب إلى أبي عبيدة من دور حتى تتمّ ملاءمة ذلك مع هذه الرؤية إلى تاريخ الإباضية التي تنتقل من جابر بن زيد إلى أبي عبيدة فإلى الربيع بن حبيب، وذلك بإقصاء الجيل من العلماء الذي قام بين جابر بن زيد وأبي عبيدة.

ويبرز ولكنسون أهمية بعض العلماء شأن ضمام بن السائب أو سالم بن ذكوان اللذين تبوّءا في الحقبة الأولى من تاريخ الإباضية منزلة أكبر من تلك التي تسبب إليهما في التاريخ الرسمي. ولقد كان ضمام بن السائب ناقلاً كبيراً لتعاليم جابر بن زيد وراويّة عنه، لا سيما إذا ما نحن قارنناه بأبي عبيدة، هذا الذي لم يرو عن جابر بن زيد روايةً مباشرةً، وذلك على خلاف ما ادعاه أبو يعقوب يوسف¹. وقد تمّ إقصاء سالم بن ذكوان بدوره أو تناسيه عندما تم تعقيل أصول الإباضية. ذلك أن سيرته - التي لربما كانت أقدم عقيدة إباضية حفظت لنا - لتشهد على فكر الإباضيين الأوائل، وإن كثرة الاستشهاد بالشواهد القرآنية لينظر إليها على أنها كانت ولا تزال مدينة لتقليد المحكمة، وإنّ في إهمال كل مصدر آخر للاستشهاد دليلاً ينهض على أن المدرسة الإباضية ما كانت قد اتخذت بعد صورة مهيكلة. وأخيراً، فإن حاجب [بن مودود] الطائفي كان وجهاً حاسماً من وجوه الإباضية، لا سيما في محاولة عبد الله بن يحيى (طالب الحق) إقامة إمامة بعُمان. وبعد موت حاجب الطائفي تم تثبيت دور أبي عبيدة، ولكن حتى في ذلك الوقت، ما كان يُعدّ سوى شيخ من الشيوخ الكبار والفقهاء الأشهر الذي يتكون على يديه - على وجه الخصوص - حملة العلم القادمون من المغرب. والحال أن دوره في نشر الإباضية لا يتجاوز هذا الحد. إنما الذي أثر أكثر في البعثات هو تلميذه الربيع بن حبيب الذي سوف يستحيل - في تصور ولكنسون - أهم شخصية إباضية بعد وفاة حاجب الطائفي. وتُظهر المصادر العُمانية حقاً - بحسب تصوره - بأن الربيع بن حبيب كان الشخصية الرئيسة بعد جابر بن زيد، وليس أبو عبيدة.

ويدور الفصل السابع على انتشار الإباضية؛ ذلك أنه على عهد أبي عبيدة تكفل إباضيو البصرة بالدعوة بدلاً من أن يتركوها بين أيادي المبادرات المحلية؛ إذ دعا أبو عبيدة - بتعاون مع حاجب الطائفي - إلى

1- تلزم الإشارة إلى أنه في كتاب المحاربة (انظر أدناه)، ص 55، يؤكد أبو المنذر أن جعفر بن السماك [العبيدي] روى عن جابر أكثر مما روى عنه أبو عبيدة، موحياً بأن أبا عبيدة روى مباشرة عن جابر. لا شك أن ولكنسون (ص، 167) يَوْمئِ إلى هذا المقطع؛ لكنه يفهمه فهماً مختلفاً.



الجهاد، بدءاً من البصرة، وكان قد بدأ يلعب دور القائد الروحي والزمني؛ ذلك الدور الذي ينسبه إليه وحده التاريخ الإباضي المعقلن. هذا وقد تمّ اتخاذ خمس قنوات لنشر الدعوة: الشبكات القبلية، والشبكات التجارية، والحج، والمبعوثون، والمراسلات. وقد كرس ولكنسون صفحات بديعة لأهمية الحج إلى مكة، وذلك باعتباره في الوقت عينه مكان اللقاء بين الإباضيين المشاركة والمغاربة، ومكان نشر الإيمان. ثم ذكر بعد ذلك إقامة الإمامة بعُمان وألح على الدور المهم الذي لعبه بالبصرة الربيع بن حبيب. وقد استعرض أئمة عُمان على التوالي بدءاً من نهاية القرن الثامن الهجري إلى حدود عزل الصلت بن مالك الخروصي عام 886 ميلادي. أما الفصل الموالي فقد خصّصه لآل الرحيل؛ أي إلى أسرة العالم أبي عبد الله محمد بن محبوب [بن الرحيل].

ويدرس الفصل العاشر - المعنون «العُرف الإباضي [أي العوائد والأخلاقيات الاجتماعية الإباضية]» - القواعد العلمية المتعددة التي أقامها الفقه الإباضي بغاية محاربة بدع الفساد، لا سيما في مجال الزراعة وتربية البهائم؛ وذلك بغاية التحقق من أن الضعفاء لم يتم غشهم من لدن الأثرياء، وأن الزوجات لم يتمّ التلاعب بممتلكاتهن من لدن أزواجهن. وقد بدا كما لو أن كل شيء تمّ وضعه بغاية الدفاع عن مصالح الأشخاص المستضعفين أكثر من غيرهم، وذلك وفق مبادئ المساواة التي دعا إليها المذهب. وهكذا، ما كان الصيادون يؤدون المكوس على صيد البحر. وفي مجال الزراعة تمّ وضع الرسوم على المنتوجات التي يمكنها أن تشكل قيمة سلعية تباع (التمور الجافة أو الحبوب مثلاً)، هذا بينما ثمار الواحات غير الدائمة - كالفواكه الطرية أو الخضر - لم تفرض أية مكوس عليها. كما أنه تم إعفاء مالكي الحمير - وهي وسيلة خدمة القرويين - من أداء الضرائب عليها. أما الفصول الموالية فتشير على وجه الخصوص إلى عواقب الحرب الأهلية التي تلت عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي وإلى تطور الفقه.

ويدور الفصل الأخير من الكتاب على «مذهبة» الإباضية، ويُعنى ولكنسون أولاً بالعالم العُماني [سلمة بن مسلم بن إبراهيم] العوتبي

[الصحاري] (النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي)، والذي يبدو أنه أول من وسم الإباضية بميسم المذهب [أي سماها مذهباً]. ولكي يطابق مقتضيات معايير أهل السُّنَّة عاد إلى الآثار الإباضية وتناولها، بأن منحها سلسلة عنعنة قصيرة عن رواتها، والتي عادة ما كانت هي: ابن عباس إلى جابر بن زيد إلى الربيع بن حبيب [عن الربيع بن حبيب عن جابر بن زيد عن ابن عباس]. والربيع بن حبيب هذا كان بالنسبة إلى العوتبي الوحيد الذي روى مرويات جابر بن زيد وعلمه، وذلك على خلاف الرواية المغربية التي تضع أبا عبيدة في صلب النسق. ثم يعود ولكنسون بعد ذلك إلى

النسق الذي أقامه أبو يعقوب يوسف الوارجلاني وقد استعاد العناصر التي أقامها في الفصل السادس. وبحسب ما ذهب إليه، فإن الأحاديث الألف وخمسة - والتي كانت لغاية مجابهة أحاديث المدارس السُّنِّيَّة - إنما هي توليفة يسودها التكرار وعدم التماسك؛ ومن ثمة هي لم تخدم الإباضيين إلا قليلاً لأن مادتها توجد أصلاً في جوامع ومسانيد الأحاديث السنية، ولا سيما في مسند ابن حنبل.

يظهر المؤلف ألمعية ونبوغاً بسبب معرفته العميقة بالمصادر المتعلقة ببيدات الإباضية، وهو يستفيد من البحوث المتأخرة التي قادها بالخصوص مايكل كوك وباتريشيا كرون وولفرد مادلونغ أو مارتن هايندز

والحق أن المؤلف يظهر ألمعية ونبوغاً بسبب معرفته العميقة بالمصادر المتعلقة ببيدات الإباضية، وهو يستفيد من البحوث المتأخرة التي قادها بالخصوص مايكل كوك وباتريشيا كرون وولفرد مادلونغ أو مارتن هايندز. ولئن كانت قيمة الأطروحات التي يقدّمها الكتاب لا يمكن إنكارها بوجه؛ فإن قراءة العمل صعبة غاية الصعوبة مع الأسف، إن لم نقل متعسرة معتاصة، حتى ولو كان المرء على استثناس بالإباضية. وعلى الرغم من عرض على ما يبدو كرونولوجي للوقائع، فإن الكتاب يفتقد إلى البناء المتناسك، مما يضطر معه القارئ إلى مواجهة متاهة حقيقية. لربما يفسر هذا كون ولكنسون - وقد تشبّع بروح موضوعه أيما تشبّع، فاستغرق فيها استغرافاً - وجد الصعوبة كل الصعوبة في إدراك تعقّد ما يقدمه، فكان أن



خفي عنه هذا الأمر؛ ذلك أننا لا نعثر عنده على خلاصة نهائية كان بإمكانها أن تستعيد الأطروحات الأساسية التي دافع عنها صاحب الكتاب، كما يغيب عن الكتاب تذكير موصول بتواريخ المصادر وبوظيفة بعض الشخصيات والاستعمال المنهجي للتأريخ الهجري واستعمال حواشي أسفل الصفحة¹؛ وذلك من بين ما يغيب عن هذا الكتاب من أمور. وقد كان بإمكانها لو هي حضرت أن تساعد القارئ مساعدة أفضل على أن يجد نفسه، فلا يتيه في ركام المعلومات التي تمّ تجميعها.

وعلى عكس كتاب ولكنسون، يتميز كتاب آدم غايزر² بتأليفه الواضح. إن موضوع دراسته هو نظرية الإمامة الإباضية في العصر الوسيط، والتي تحدد العديد من مسالك الدين التي تنطبق على وضعيات مختلفة عاشتها الجماعة الإباضية؛ وهي الوضعيات التي كانت تتطلب أصنافاً متباينة من الأئمة. وبالنسبة إلى كل حالة من هذه الحالات يحدد غايزر العناصر المستقاة من العصر الجاهلي ومن عصر النبي والخلفاء الراشدين، كتلك التي تنبع من تركة الخوارج الأوائل؛ مما يسمح بفهم أفضل للكيفية التي أقيمت بها نظرية الإمامة. والحال أن الصلات التاريخية التي أقامها المذهب الخارجي عند بدايته والمذهب الإباضي ذات أهمية خاصة؛ وذلك لأن غايزر يعالج هذه التقاربات على نحو يخلو من كل هوى³ وحمية. وهو يرى (ص 4) - في استعارة جميلة - أن الإباضية يظلون مرتبطين بالخوارج

1 - نأسف لعدم حضور المراجع أسفل الصفحات في العديد من الحالات. وهكذا، فإنه في ص 213 يؤكد المؤلف على لقب أمير المؤمنين الذي خلع على أوائل أئمة الإباضية سواء في المصادر المشرقية أو المغربية؛ وحسب ما أورده، فإن أبا زكريا والدرجيني ذكرا أن أهل نفوسة دعوا أبا عبيدة حميد (هكذا!) أمير المؤمنين، مثله في ذلك مثل الإمامين الرستميين الأولين. ويضيف بأنه وجدت على الأقل فرصة واحدة حيث إن كل الإباضيين اعترفوا بإمامة واحدة، هي إمامة طالب الحق. والحال أنه لم يورد أية إحالة على هذين العنصرين الشديدي الأهمية.

2 - Adam R. Gaiser, *Muslims, Scholars, Soldiers. The Origin and Elaboration of the Ibadi Imamate Traditions*, New York, Oxford University Press, 2010, xiii + 203 p., ISBN: 978-0-19-973893-9, 51,40 e, relié.

3 - عادة ما أدت دراسة هذه المسألة إلى نقاش حام لدى الإباضية الذين يرفضون إلحاقهم بالخوارج؛ وذلك لأن هؤلاء ينسبون إلى جماعات إرهابية متطرفة.

القدامي، كما تظل بعض الطيور الحديثة متصلة بالديناصورات، ويؤكد (ص 34) على أن ثمة عقوداً من الزمن تفصل بين نشأة الخوارج بصفين عام 656 م والتأسيس الحقيقي للحركة الإباضية الذي يرجعه إلى ما بين عام 720 و 740م.

والحال أن تاريخ الإمامة الإباضية متباين تبايناً جذرياً ما بين المغرب وُعُمان؛ إذ شهدت شمال إفريقيا حقبةً طويلةً من الإمامة تحت حكم الرستميّين بتاهرت. ولئن كان الأول من بينهم - عبد الرحمن بن رستم - قد نُصّبَ إماماً عام 160هـ/776-777م أو عام 162هـ/778/779م

بعد سقوط تاهرت، حافظ
المغاربة على الإمامة
نظرياً فحسب؛ وذلك لأنهم
يستغنون فعلاً عن الإمام
إلى اليوم بتعويضه بنظام
الحلقة، وهو مجلس رجال
دين يُدعون «العزابة»

بفضل مزاياه وحدها، فإن مثال الإمامة وطرزها الموقوف على أفضل المؤمنين أجمعين اختفى بسرعة؛ وذلك لأن ابنه عبد الوهاب فرض بعد سنوات حكماً وراثياً. وبعد سقوط تاهرت عام 909 م حافظ المغاربة على الإمامة نظرياً فحسب؛ وذلك لأنهم يستغنون فعلاً عن الإمام إلى اليوم بتعويضه بنظام الحلقة، وهو مجلس رجال دين يدعون العزابة يسير الجماعة. والحال أن نظرية الإمامة المقامة

بالمغرب تحدد أربعة أصناف من الأئمة تجسد الأحوال الأربعة المختلفة للجماعة: الظهور والكتمان، والشراء، والدفاع. وقد سمحت لهم هذه النظرية بخلق سلسلة موصولة مصطنعة من الأئمة، ومن ثمة بنقل العلم، آييين إلى النبي وعائدين إليه. والحق أن تقسيم الأحوال الأربعة إنما تم التعبير عنه قديماً لدى العالم الجربي أبي زكريا فيصل بن أبي مسور، الذي كان يقود الجماعة الإباضية بالجزيرة خلال النصف الأول من القرن العاشر الميلادي¹. أما بُعُمان، فإنه تمّ الحفاظ على تقليد الإمامة

1 - يذكر غاييز «أبا زكريا» من غير أن يتم اسمه بالكامل، تاركاً المجال للخلط بينه وبين المؤرخ الإباضي أبي زكريا الوارجلاني. ولا ترفع الإحالة 20 بالصفحة 148 اللبس، فلا توضح توضيحاً أدق هوية الشخص. وتلزم الإشارة إلى أن هذه الإشارة المغربية الأولى للأحوال =



بالتناوب بعد انحلال عقد الدولة الإباضية الأولى عام 280هـ/893م، وذلك حتى نفي آخر إمام عام 1958م. والحال أن نظرية الإمامة العُمانية في العصر الوسيط كانت أشد تعقيداً من مثلتها المغربية؛ إذ ليس ثمة من أحوال إلاّ حالين: الظهور والكتمان، وليس ثمة إلاّ إمامان: الإمام الشاري وإمام الدفاع. والحق أن هذين الإمامين ليسا يطابقان تمام المطابقة الحاليتين المذكورتين أعلاه؛ وذلك لأنه يمكنهما معاً أن يسودا زمن الظهور. وإن أصول الفقه العُمانية لا تعرف أمر الإمام مقترناً بحال الكتمان. وفي حال ما لم يكن الإمام الشاري وإمام الدفاع يتوفر فيهما شرط العلم الضروري؛ فإنه يمكن اعتبارهما إمامين ضعيفين. وعلى خلاف أهل المغرب الذين ليست لهم إلاّ رؤية نظرية ومجردة للإمامة، فإن العُمانيين استندوا إذاً إلى اعتبارات عملية بغاية إنشاء مؤسسة تكون مطابقة بالتمام والكمال لحاجتهم.

وقد أفرد المؤلف الفصل الأول إلى إمام الظهور الذي يحكم دولة مستقلة، وهو الإمام الذي يشبه أكثر من غيره الخليفة السني القائم. وبحسب نظرية الإمامة الإباضية؛ فإن مفاهيم التقوى والاستقامة الأخلاقية والعدل هي التي تجعل من سلطة القائد - لا سيما في حال الظهور - سلطة شرعية. والحال أن هذا التصور يستلهم مفاهيم سابقة عن الإسلام مبنية على قيم أخلاقية (الشجاعة، الصبر، الكرم، حماية الضعفاء، الولاء للقبيلة، إلخ) وعلى المفهوم القرآني للتقوى. والحق أن نماذج الرسول والخليفين الأولين أبي بكر وعمر، وإمام المحكمة عبد الله بن وهب الراسبي هي ما سمح بإضفاء طابع مؤسسي على الاستقامة الخلقية، وعلى التقوى بوسمها صفتين أساسيتين للسلطة الشرعية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المذهب الخارجي القائل بأن مرتكب الكبيرة كافر - مما يمنعه من

= الأربعة - قبل الدرجيني الذي يعود إليه غايير - إنما وجدت في القرن 12م عند الوسياني، الذي يورد المروية نفسها؛ لكنه وعلى نحو غريب لا يقف عند حال الشراء. انظر: الوسياني، سير الوسياني لأبي الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسن بن عبد الله الوسياني (ق6هـ/ق12م)، تحقيق عمر بن لقمان بو عصابة، مسقط، وزارة التراث والثقافة، 2009، ص. 305 - 306.

تحمل مسؤولية السلطة - إنما يجد أصله في واقعة أن المحكمة اعتبروا علياً مرتكب كبيرة؛ لأنه قبل بالتحكيم في صفين.

ويتعلق الفصل الثاني بإمام الكتمان، وهو الإمام الذي يفترض أن يحكم حين لا يكون بمكنة الإباضيين أن يعلنوا إمامة، فيضطرون إلى العيش في حال السر. ويبدو أن الأمر يتعلق بمفهوم نظري أقيم بغاية إعلان بعدي عن بعض حكام الحركة الخارجية الانتزارية البصرية بوصفهم أئمة كتمان - شأن عبد الله بن إباح، وجابر بن زيد، أو أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة - وذلك بغاية إثبات تلك السلسلة المتصلة من الأئمة التي تصل إلى النبي. ويفضل غايزر - بدل اصطلاح «الإباضية المبكرة» الذي يستعمله ولكنسون - تسمية «الحقبة الخارجية الانتزارية»، والتي تسمح له بتفادي الإشارة إلى الفرق الخارجية العديدة. وهو يرى أن هذه الفترة الخارجية الانتزارية - التي من خلالها كانت تحيا جماعة البصرة على حال الكتمان - إنما تمتد من 65هـ/684م إلى 123هـ/740م تقريباً. وبالنسبة إليه، ليس يمكن الحديث عن الإباضيين إلا بدءاً من هذا التاريخ، وذلك لما انبثقت الحركة تحت قيادة أبي عبيدة، والذي يعدّه أول زعيم سياسي لإباضي البصرة. وبالفعل، فإنه - وعلى خلاف ولكنسون - يعزو غايزر لأبي عبيدة دوراً حاسماً. فأبو عبيدة - في عرفه - عالم خارجي انتزاري يتحمل مسؤوليات سياسية مهمة؛ فهو الذي يعطي للمذهب الخارجي الانتزاري شكلاً نسقياً، وهو الذي ينظم الموارد الاقتصادية لجماعة البصرة، وهو الذي ينشئ مؤسسة بعثات نشيطة تسمح للإباضيين بالانبثاق من المجموع الانتزارية الخارجية بوسمها طائفة بينة الأوصاف، وذلك بغاية التمكين لإعلان الظهور في النهاية. ولقد أقام هو بيت مال البصرة، وعين قيماً عليه هو حاجب الطائي. وإذا ما كان غايزر قد عزا أهمية أكبر إلى أبي عبيدة مما كان قد فعله ولكنسون؛ فإنه يتفق مع هذا على حقيقة أن جابر بن زيد ليس إلا وجهاً من بين الوجوه المهمة للحركة الخارجية الانتزارية البصرية. وهو رجل عالم، مشهود له بكونه حجة في الفقه الإسلامي، سواء من لدن الخوارج أم من لدن غيرهم. على أن



أنشطته ما كانت لتجعل منه إمام جماعة البصرة¹. هذا كما أن غايزر يثير الانتباه كذلك - مثله في ذلك مثل ولكنسون - إلى أشكال عدم الاتساق في شخصية عبد الله بن إياض.

على أن أهم سمة سلطة تميز إمام الكتمان هي عمله. ويظهر غايزر إظهاراً جيداً أن الصلة بين العلم والسلطة كانت مهمة سواء في الحقبة ما قبل الإسلامية أو في حقبة الخلفاء الأوائل. ويلمع إلى ذلك بأمثلة كثيرة تبرز أن الخوارج الأوائل كانوا هم أيضاً يقرون بين السلطة وامتلاك المعرفة. والحال أن هذا العلم كان أيضاً سمة ضرورية لإمام الظهور؛ ونحن نجده مثلاً لدى عبد الرحمن بن رستم أو لدى عبد الله بن يحيى (طالب الحق). وبالضد من هذا، فإن الجلندي بن مسعود الذي حكم حوالى 752-754م صار أنموذج الإمام الضعيف الذي يحكم بلا علم بمساعدة من العلماء.

أما الفصل الموالي، فيحلل مفهوم إمام الشراء، ذلك الذي يبيع أو يشري روحه من الله ويفتيديها مقابل وعد بالحياة الآخرة، والذي يقاتل من أجل إقامة الدولة الإباضية. وفي المغرب حيث يبقى هذا المفهوم غامضاً، يتعلّق الأمر بمؤسسة نظرية خالصة، مؤسسة يتصور فيها هذا الإمام قائداً عسكرياً يسعى إلى إقامة الدولة الإباضية أو إلى الموت وهو يروم ذلك. أما في عُمان، فإنها مؤسسة عملية ترمز إلى أعلى درجات الحكم؛ بحيث إن لإمام الشراء كامل السلطات، وحيث إن مسؤوليته الأولى تكمن في المحاربة لإقامة شروط الظهور أو الحفاظ عليها. وفي الحالتين معاً يتميّز بالشراء؛ وهو مفهوم عرفه قدماء

1 - بينما يؤكد ولكنسون على أن أبا يعقوب يوسف الوارجلاني هو الذي نحت مفهوم إمام الكتمان، فإن غايزر (ص 165، الهامش 177) لم يعثر على إحالة خاصة إلى هذه المؤسسة في كتاب الدليل والبرهان، وذلك بالرغم من أنه يتضمّن إحالات عديدة على الكتمان وعلى الإمام؛ لكن على نحو منفصل. ويضيف بأن الفقيه العُماني الذي عاش في القرن التاسع الميلادي أبا المؤثر كان يخلع في زمانه على قدماء علماء البصرة لقب الأئمة.

الخوارج يطابق دلالة الشجاعة والبطولة وإرادة التضحية من أجل مصلحة وخير الجماعة. وقبل الإمامة الإباضية كان مفهوم الشراء يرتبط بالمفاهيم الشعبية عن البطولة والشهادة على نحو ما جسدهما أبطال الخوارج المبكرون: الشراة. وبناءً على تكوينهم بالبصرة، تمثل الإباضيون مرويات الشراة من الثوار العراقيين، ثم إنهم ما لبثوا أن وظفوا بعد ذلك هذه المرويات، بحيث استحال الشراة - أبطالاً وشهداء - ينبئون عن مجيء إمام الشراء. وقد وضع فقهاء العصور الوسطى قواعد تمشية وتديير ما كان في الأصل مؤسسة غير رسمية وعفوية، وقواعد جعل ممارسة الشراء مراقبة من الدولة الإباضية؛ بحيث أمسى اصطلاح الشراة ينطبق على الجنود الإباضيين المتطوعين الذين يدافعون عن الإمامة ضد أعدائها.

وضع فقهاء العصور
الوسطى قواعد تمشية
وتديير ما كان في الأصل
مؤسسة غير رسمية
وعفوية، وقواعد جعل
ممارسة الشراء مراقبة
من الدولة الإباضية

أما الفصلان الرابع والأخير فمدارهما على إمام الدفاع؛ وهما تعلقة لدراسة الدور الذي تلعبه الجماعة في ممارسة السلطة. وإن توازن السلطة بين الإمام والجماعة لينهض على الاعتقاد في مسؤولية الإباضيين الجماعية على ضمان نجاحهم في الحياة الدنيا والآخرة. وحين تكون الجماعة مهددة فإن الإمامين الزميين - إمام الشراء وإمام الدفاع - واللذين لا يمكن أن يكونا قد قبلوا في وضع

عادي، يتم تنصيبها تنصيباً. وإن دور العلماء هنا هو مراقبة هذين الإمامين لمصلحة الجماعة. وهذه مقاربة ليست تخص إلا الإباضيين وحدهم، وما سمع بها قط عند سواهم. وبإمكان العلماء أن يضعوا بعض الشروط على حكم هذين الإمامين الضعيفين (إمام الشراء وإمام الدفاع) بسبب افتقادهما إلى العلم الضروري. فإذاً - فضلاً عن اختيار الأئمة ومراقبتهم وعزلهم - فإن الجماعة الإباضية العُمانية كانت تتحمل



تجاه الأئمة مسؤولية إضافية؛ كانت تشكّل - بوفق هذا الأمر - جانباً من الإمامة كاملاً ومندمجاً؛ أي جزءاً لا يتجزأ من الإمامة. وإن توازن السلط هذا لينهض على سوابق شأن سلطات القبائل العربية في صلتها مع السيد أيام الجاهلية، ومبدأ الشورى الذي أخذ النبي به وشجعه، والسلطة التي أوكلها الخليفان أبو بكر وعمر للأمة، أو توازن السلطات الذي أقامه الخوارج الأوائل وحافظوا عليه.

وبحسب ما ذهب إليه غايزر (ص 137)، فإن إمام الدفاع بقي مؤسسة افتراضية في شمال إفريقيا. وإذا كان الأمر يتعلّق بالفعل - حين كانت الجماعات الإباضية بالمغرب محكومة من زمن التأسيس في النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي - ببناء نظري مجرد؛ فإنه يبدو من الضرورة بمكان التذكير بأن مؤسسة إمام الدفاع كانت ذات أهمية خاصة في شمال إفريقيا، سواء قبل إقامة الإمامة الرسمية بتاهرت أم بعد سقوطها. وبطبيعة الحال، فإن المصادر المتأخرة عن الأحداث تأخراً كبيراً هي التي أطلقت ألقاب إمام الدفاع؛ لكن السياق التاريخي يظهر بالفعل فرادتها¹.

وبسلكه لمسلك تجديدي، فإن كتاب غايزر يثري البحث بإتيانه بعناصر جديدة مهمة، تسمح للقارئ بأن يفهم فهماً أحسن إقامة نظرية الإمامة الإباضية، سواء بشمال إفريقيا أم بعمان. يمكننا أن نعيب على هذا الكتاب بعض التكرارات المستثقلة أحياناً، وأن نأسف لتجميع الهوامش في آخر الكتاب؛ مما يجعل الاطلاع عليها أمراً مرهقاً؛ لكن ينبغي التأكيد - تلقاء ذلك - على الجهد الجبار الذي بذله المؤلف

1 - وهكذا فإنه قبل إقامة الإمامة الرسمية لقب أبو حاتم الملزوزي (ت. 155هـ/772م) - وكان على رأس إباضي طرابلس - إمام الدفاع، وحارب العباسيين بإفريقية. أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، قسنطينة، مطبعة البعث، 1974، ص 37. أبو العباس أحمد الشماخي، كتاب السير، تحقيق محمد حسان، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2009، ص 263، أبو زكريا الوارجلاني، كتاب السير، ص 78، وهو لا يشير إلا إلى ولاية الدفاع.

لكي يجعل نصه مقروءاً؛ ذلك أن هذا الكتاب - بالمناسبة - لا يتوجه إلى المتخصصين في الإباضية وحدهم؛ وإنما يتوجه أيضاً إلى كل قارئ يهتم بشبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل الإسلام وبنشوء الحضارة الإسلامية.

إن كلاً من ولكنسون وغايزر - وكلاهما عارف دقيق بالكتابات الإباضية المبكرة - قد سعدا - ما من شك في ذلك - بنشر ثلاثة نصوص لم تنشر من ذي قبل كتبها أبو المنذر بشير بن محبوب¹ (ت حوالي 290هـ/908م). لقد ولد الرجل في المرفأ العُماني صحار، وكان عالماً مهماً، واشتهر بتأليفه لعدة تأليف كلامية وفقهية. وهو ينحدر من أُسرتين من أشهر علماء الإباضية في عصره؛ إذ كان جده أبو سفيان محبوب بن الرحيل - صاحب كتاب أبي سفيان - آخر من تأمّر على الجماعة الإباضية بالبصرة، وكان ابن أبي سفيان - أبو عبد الله محمد بن محبوب - قد درس بالبصرة قبل الالتحاق نهائياً بعمان، مما أدى إلى نهاية مدرسة البصرة. وفي عام 249هـ/863م عين قاضياً بصحار من لدن الإمام الصلت بن مالك الخروصي، وصار بذلك فقيهاً شهيراً أنشأ قواعد فقهية عملية تعلّقت بالخصوص بالتجارة البحرية. ويمكن للقارئ أن يعود عودة ذات إفادة - في ما يتعلّق بأسرة آل الرحيل - إلى الفصل التاسع من كتاب ولكنسون، الذي يصف وصفاً دقيقاً الدواعي التي حملت الإباضيين على مغادرة البصرة المغادرة النهائية: تطور الأسطول التجاري العُماني بصحار، ثورة الزنج، لكن بالأساس وجود الأئمة بعمان وبالمغرب وبحضرموت. والمؤلف يتطرق في هذا الفصل أيضاً إلى بداية الجدل حول مسألة خلق القرآن، والتي اشتهر بها أبو عبد الله محمد بن محبوب، وإلى تأثيرات المعتزلة على الإباضية، وهي تأثيرات يبدو أنها فعلت فعلها

1 - *Early Ibadi Literature. Abu l-Mundhir Bashir b. Muhammad B. Mahbûb. Kitab al-Rasf fi l-Tawhid, Kitab al-Muharaba and Sira*, éd. Abdulrahman al-Salimi et Wilferd Madelung, Wiesbaden, Harrassowitz («Abhandlungen für die Kunde des Morgenlandes», 75), 2011, xi + 80 p., ISBN: 978-3-447-06435-4, 19,80 €, broché.



لا سيما في ابنه أبي المنذر. ويقدم لنا عبد الرحمن السالمي وولفرد مادلونغ تحقيقاً لهذه النصوص الثلاثة يجعل من قراءتها أمراً ميسراً بأشد يسر يكون. والحال أن التعليقات النقدية المزدوجة المستعملة في الكتاب تسمح بتمييز الحواشي المخصّصة للملاحظات التحقيقية الخالصة عن تلك التي تحيل إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والتي تقدم - في حال ما إذا لم يتعلّق الأمر بأية ولا بحديث - تعليقات تاريخية. وإن المقدمة المختصرة (ص VII - XI) - والتي قد نأسف على طابعها الشديد الاختصار - لتشير إلى أن المخطوطات الخمس - التي أصابها التلف في غير موضع - إنما تأتت كلها من مخطوطة واحدة أصلية، تعاني هي نفسها من بعض التلف. وإن أربعاً من المخطوطات تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، بينما الخامسة - ومصدرها غير معروف وهي غير كاملة - لا تعرف إلّا على شكل صور شمسية. وقد أشار المحققان إلى أن بعض التصويبات التي أجريها على النصوص الأصلية تبقى مجرد فرضيات، وهما يريان أن بصيص الأمل يبقى ضئيلاً في أن يتمّ إصلاح تلف النصوص الأصلية إصلاحاً تاماً.

ولا خفاء أن «كتاب الرصف في التوحيد» (ص 5-28) كان قد ألّف ما بين عام 260هـ/874م و270هـ/884م، ويبدو أن هذا الكتاب قد تمّ تأليفه بدءاً من دروس جمعت ولخصت من لدن أحد تلامذة أبي المنذر، وهو يضمّ فصولاً عدة تتناول - من بين ما تتناوله من موضوعات - وحدانية الله والقرآن والسُنّة أو ضرورة الإمامة؛ تلك الضرورة التي تمّ التدليل عليها بشواهد من القرآن والسُنّة والإجماع. أما الفصل الأخير فمخصص لدار الكفر ودار الفسق، وهو يذكر الشروط التي بوفقتها يمكن للإباضيين أن يقيموا فيها.

ويبدو أن «كتاب المحاربة» (ص 29-60) قد ألّف نهاية حكم الإمام الصلت بن مالك الخروصي الذي عزل عام 272هـ/886م، ومثله مثل النص السابق، كان يُعدّ كتاب المحاربة مفقوداً حتى عهد قريب. وفي هذا الكتاب

يذكر أبو المنذر بالآيات القرآنية الكثيرة وبتعاليم النبي المتعلقة بالحرب، كما يقف طويلاً عند الواجب القرآني المتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأخيراً، يحدد كيف ينبغي على السلطة الإباضية العُمانية أن تتصرف تجاه المسلمين من غير الإباضية وتجاه غير المسلمين.

هذا بينما الكتاب الثالث، «سيرة الشيخ بشير بن محمد بن محبوب في الحدث الواقع بعمان» (ص 61-75)، يصف الأحداث التاريخية التي حدثت بعمان ما بين عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي عام 272هـ/886م والاحتلال العباسي للبلاد عام 280هـ/893م. ويدين فيه أبو منذر بشدة الثورة المسلحة التي أدت إلى عزل الصلت، ويحدد الأسباب التي يمكن وفقها إقامة حاكم شرعي. ويمكن للقارئ أن يعود بهذا الشأن إلى الفصل الحادي عشر من كتاب ولكنسون، وهو الفصل الذي يذكر الحرب الأهلية التي تلت عزل الصلت والمعارضة بين الحزبين المدعويين نزوى والرسناق، والتي قسمت لقرون عديدة إباضي عُمان.